المقتطف

الجزء السادس من المجلد الخامس والعشرين

١ دسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٠٠ — الموافق ٩ شعبان سنة ١٣١٨

عشرون عاماً على مصر

زرنا الديار المصرية منذ عشرين عاماً فرأينا اهلها ينظرون الى الشام نظر المعجب بنجاحه المقدّر له قيادة الامم الشرقية ويتمنّون ان يقتدوا به ويسيروا على منواله . ولم نكن اقل منهم اعجاباً ببلاد الشام ولا كنا رأينا بارقةً من بوارق الفشل التي توالت عليها بعد حين . ثم اصطدمت المصالح الوطنية بالمصالح الاجنبية في هذا القطر على ما اعتاده اهله منذ الوف من الاعوام وتجسّمت السيادة المعنوية التي كانت لاوربا فيه بما اقرضته اياه من الاموال فصارت حسيّة وحاول التخلّص منها آونة بعد اخرى وهي تزيد استحكاماً الى ان قبض المصلحون على ادارته كلها واداروها بما يعهد فيهم من الحنكة واصالة الراي فارتقت ارتقاء قلما يعهد له مثيل في تواريخ الامم . وهاك خلاصة الدلائل الكثيرة على هذا الارتقاء

عدد السكان — أُحصي سكان القطر المصري سنة ١٨٨٢ فوجد عددهم ٦٨١٣٩١٩ نفساً وأحصوا سنة ١٨٩٧ فوجد عددهم ٩٧٣٤٤٠٥ اي بلغت زيادتهم السنوية نحو ٣ في المئة . ولا مثيل لهذا النمو الاّ في الولايات المتحدة الاميركية منذ مئة عام حينما كان سكانها يزيدون نحو ثلاثة في المئة كل سنة من المواليد والمهاجرة معاً . وعليه فقد كان عدد سكان هذا القطر منذ عشرين عاماً ستة ملايين وستمئة الف نفس وهو الآن في ختام القرن التاسع عشر عشرة ملايين وخمس مئة الف نفس واذا استمرّت الزيادة على هذا الخط ضاق القطر بسكانه فاضطروا ان يعمروا رحاب السودان ايضاً

دخل الحكومة — للحكومة المصرية موطنان من الدخل الواحد دخلها كحكومة تدير شؤون شعبها والثاني دخلها كشركة تجارية تدير بعض الاعمال الكبيرة التي تديرها الشركات التجارية

في البلدان الاخرى. ودخلها الآن للحكومة من الضرائب ونحوها ٩١٧ ٣٦٥ ٨ جنيهاً وكان منذ عشرين عاماً ٨٤٩ ١٧٩ ٧ جنيهاً اي ان الضرائب زادت نحو العشر فقط مع أن عدد السكان زاد اربعة اعشار وهذا دليل قاطع على ان الحكومة ساعية الى تخفيف وطأتها عن عاتق الاهالي. وقد كان ما يدفعهُ كل نفس من سكان القطر منذ عشرين عاماً مئة وعشرة غروش ونصف غرش اما الآن فما يدفعهُ كل نفس لا يبلغ ٨٢ غرشاً. واذا اضيف الى دخل الحكومة من الضرائب دخلها من مصالحها الاخرى كمصلحة سكة الحديد بلغ مجموع دخلها في السنة ١١ مليوناً و٢٠٠ الف من الجنيهات

واكثر دخلها من اموال الاطيان. وقد كانت مساحة الاطيان الزراعية منذ عشرين عاماً ٨٣٩ ٤٧١٥ فداناً وكانت اموالها ٢٧٠ ٤٩٨٩ جنيهاً اي كان متوسط ما تجبيهِ الحكومة عن كل فدان مئة وستة غروش. وتبلغ مساحتها الآن ٨٠٠ ٥٤٩٥ فدان. وتبلغ اموالها ٩٤٢ ٤٥٩٣ جنيهاً اي نحو ٨٣ غرشاً عن كل فدان. وكذلك قلَّ المال الذي تجبيهِ عن النخيل فكان ٧٢٧ ١١٤ جنيهاً منذ عشرين سنة وهو الآن نحو ١٠٣ آلاف جنيه فقط. اما عوائد المنازل فزادت بزيادة العمارة فقد كانت نحو ٥٨ الف جنيه وهي الآن نحو ١٣٨ الف جنيه. واكثر زيادة الدخل من الجمارك فقد كان دخلها نحو ٧٢٧ الف جنيه فصار الآن مليونين ونحو ٩٠ الف جنيه نصفها من رسوم الدخان والنصف الآخر من رسوم سائر البضائع الواردة الى القطر المصري والصادرة منهُ. وكانت رسوم الدخان منذ عشرين سنة نحو ٦١ الف جنيه فقط فصارت الآن مليوناً و٦٨ الف جنيه فكأن الحكومة فرضت ضريبة على شاربي الدخان لا تقلُّ على مليون جنيه في السنة. ومن شاء ان يتفق على ملذاتهِ لا تبهظهُ النفقات

نفقات الحكومة — زادت نفقات الحكومة المصرية كما زاد دخلها فهي الآن نحو عشرة ملايين من الجنيهات وكانت منذ عشرين عاماً نحو ثمانية ملايين ونصف مليون واكثر هذه الزيادة فيما ينفع البلاد ويعود على سكانها بالفوائد الجمة. اما ما لا فائدة لها منهُ كربا الدين والجزية التي تدفع الى الدولة العثمانية فقلَّ بعض الشيء. كانا سنة ١٨٨١ نحو اربعة ملايين وستمئة الف جنيه وبلغا سنة ١٨٨٥ خمسة ملايين و ١٥٥ الف جنيه فصارا الآن اربعة ملايين و ٣٦٥ الف جنيه اي نقص ربا الدين نحو ثمانمئة الف جنيه في ١٦ سنة وذلك بتحويل الديون وابفاء البعض منها. وهاك تفصيل الفروع التي زادت نفقاتها

المعارف العمومية — كان مربوط نظارة المعارف في العام الماضي ١٠٦ آلاف جنيه وكان منذ عشرين عاماً ٥٦١ ٥٣ جنيهاً ثم زيد سنة ١٨٨٣ وجعل ١٠٣ آلاف جنيه لكنهُ هبط

بعد ذلك حتى بلغ ٦٣٩٧١ جنيهاً فقط سنة ١٨٨٧ وليس العبرة بما تنفقهُ الحكومة على مدارسها بل بعدد التلامذة وما ينفقهُ اهلهم على تعليمهم فقد كان عددهم منذ عشرين سنة نحو خمسة آلاف تلميذ وهم الآن اكثر من عشرة آلاف ولم يكن اهاليهم يدفعون شيئاً من اجرة تعليمهم فصاروا يدفعون الآن ثلاثين الف جنيه في السنة وزاد عدد المعلمين من ثلثمئة الى اكثر من سبع مئة . والرغبة في المدارس الخارجة عن ادارة الحكومة لا تقلُّ عن الرغبة في مدارس الحكومة والمرجَّح انها تزيد عليها

الاشغال العمومية — زادت نفقات نظارة الاشغال العمومية نحو مليون جنيه في السنة وهذا تفصيلها ٤٠٠ الف جنيه لالغاء السخرة (السخرة) و٤٠٠ الف جنيه اخرى للترع والمصارف و١٦١ الف جنيه للمباني العمومية كالمستشفيات والمدارس و٣٠ الف جنيه للسكك الزراعية . والغاء السخرة وفتح الترع والمصارف من انفع الاعمال التي عملتها الحكومة المصرية لسكان هذا القطر ولا نبالغ اذا قلنا انهم يجنون منها سنوياً اضعاف ما تنفقهُ الحكومة عليها . اما السخرة فمن الغائها ربح مالي للسكان يقدَّر بثلاثة اضعاف ما تنفقهُ الحكومة على الغائها وربح ادبي لا يقدَّر بمال واما الترع والمصارف فيكفي لاظهار فوائدها ان مساحة الاراضي الزراعية زادت بها اكثر من سبع مئة الف فدان واطياناً كثيرة لم يكن الفدان منها يساوي عشرة جنيهات فصار يساوي الآن اربعين او خمسين جنيهاً

سكك الحديد — بلغ دخل سكك الحديد في العام الماضي ٢١١٢٠٦٥ جنيهاً ونفقاتها ٩٥٠٤٢٩ وكان دخلها منذ عشرين عاماً ١٢٠٤٩٨٢ ونفقاتها ٤٥٤٨٤٨ جنيهاً فزادت النفقات نحو خمس مئة الف جنيه ولكن الدخل زاد نحو تسع مئة الف جنيه . وبلغ عدد الركاب في العام الماضي احد عشر مليوناً و ٢٨٤ الف نفس وزنة البضائع المنقولة ثلاثة ملايين طن وكان عدد الركاب منذ عشرين سنة ثلاثة ملايين و ٨٦ الفاً وزنة البضائع مليوناً و ١٤٣ الف طن فزاد عدد الركاب ثلاثة اضعاف وزنة البضائع نحو ضعفين واما النفقات فزادت ضعفاً واحداً

التلغراف — كانت اجرة كل عشر كلمات او كسرمنها خمسة غروش بين الاسكندرية والقاهرة وعشرة غروش بين الاسكندرية واسيوط و ١٥ غرشاً بين الاسكندرية واسوان و ٢٠ غرشاً بين الاسكندرية وحلفا و ٢٥ غرشاً بين الاسكندرية ودنقلة و ٣٠ غرشاً بين الاسكندرية وبربر و ٣٥ غرشاً بين الاسكندرية والخرطوم . وعُمل بهذا النظام الى آخر سنة ١٨٨٧ ثم جُعلت اجرة الكلمات العشر الاولى خمسة غروش في القطر المصري كلهِ واجرة كل كلمة فوقها نصف غرش ومنذ سنة ١٨٩١ جعلت اجرة كل كلمتين نصف غرش حتى وادي

حتى ثم تضاعف الاجرة الى ما فوق حتى . وكان دخل مصلحة التلغرافات منذ عشرين سنة ٤١٠٧١ جنيهاً ونفقاتها ٣٦٦٠٨ جنيهات وطول الخطوط التلغرافية ٥٤٢٩ جنيهاً وعدد التلغرافات المرسلة في السنة ٦٥٩١٢٦ فبلغ دخلها في العام الماضي ٤٤٨ ٥٩ جنيهاً ونفقاتها ٤٤٠٠٠ جنيه وطول الخطوط التلغرافية ٩٣٢٤ وعدد التلغرافات ٢٩٩٤٣٣٢ اي زاد عدد التلغرافات اربعة اضعاف ولم يزد المال الذي دفعه السكان اجرة لها الا اقل من خمسين في المئة

البريد — كان دخل مصلحة البريد منذ عشرين عاماً نحو ثمانين الف جنيه ونفقاتها نحو سبعين الف جنيه وعدد المراسلات الداخلية اقل من ثلاثة ملايين والخارجية ٨٣٧ الفاً فبلغ دخلها في العام الماضي ٨٧٤ ١٣٩ جنيهاً ونفقاتها ١٩٨ ١٠٨ وعدد المراسلات الداخلية نحو ١٣ مليوناً والخارجية مليونين و٦٥٩ الفاً فزاد عدد المراسلات الداخلية اكثر من ثلاثة اضعاف والخارجية اكثر من ضعفين ولم تزد النفقات ضعفاً واحداً . ولم يزد الدخل كثيراً لان اجرة المراسلات الداخلية نقصت النصف منذ سنة ١٨٩٠

هذا بعض ما تسطره يد الشكر للرجال الذي بذلوا الجهد في اصلاح ادارة هذا القطر ولكن اذا ذكرنا اسماءهم واحداً واحداً وتحققنا نصيب كل منهم من هذا الاصلاح لعلم مقدار الحياة القومية التي بثت من الامة المصرية في هذه الاعوام العشرين لم نجد ما يسر الصديق . ولا تدل دلائل الحال على ان الامة المصرية معتقة بفتح احضانها للذين يهاجرون الى بلادها من رجال الجد والاجتهاد اوربيين وغير اوربيين حتى يمتزجوا بها ويصيروا اعضاء حية في بنائها كما فعلت بجمهور الاتراك والشراكسة الذين هاجروا اليها منذ اربعين عاماً فاكثر . ولا هؤلاء المهاجرون من الاوربيين وغيرهم راغبون في هذا الامتزاج كما يرغب فيه امثالهم من نزلاء الولايات المتحدة الاميركية مثلاً وعليه فجمهور كبير من رجال هذا الاصلاح يحسبون اجانب عن القطر المصري ولو انتظموا في حكومته واقاموا فيه السنين الطوال

لكن اذا لم يجد الصديق ما يسره من هذا القبيل وجد من قبيل آخر من ارتقاء شؤون الامة بنوع عام فاصحاب الاطيان يجنون منها اليوم اكثر مما كانوا يجنون منذ عشرين عاماً او ثلاثين وجمهورهم وجمهور الفلاحين يعرف الآن ما له فيتقاضاه وما عليه فيوفيه ولا يصبر على الضيم ولو من مدير او وزير . وقد شيدت اركان الامن وحفظت الصحة العمومية وارتفعت اثمان الاطيان لكثرة النقود في ايدي الناس . واهتم الخاصة والعامة بتعليم بناتهم بل بتعليم بناتهم اولاً ودلائل الارتقاء بادية في كل انحاء هذا القطر